

الأبعاد السوسيو- ثقافية للحوكمة الحضرية - مقارنة سوسولوجية تحليلية

Socio-cultural meanings of urban environmental governance – An analytical sociological approach -

د/ ملاس حسيبة Dr. Mellas Hassiba *	علم الاجتماع	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -
mellas-hassiba@univ-eltarf.dz		
DOI: 10.46315/1714-012-001-018		

الإرسال: 2021/01/24 القبول: 2021/06/13 النشر: 2023/01/16

ملخص: يعتبر مفهوم الحوكمة الحضرية أحد أهم المفاهيم الإشكالية المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة، والذي لا يزال النقاش حوله مفتوحا إلى حد الساعة؛ لارتباطه بمختلف العناصر المتفاعلة والمسؤولة عن إنتاج الفضاء الحضري، حيث تسعى هذه المقاربة السوسولوجية التحليلية إلى تقصي هذا المفهوم وإزالة الغموض الذي يحيط به وبمختلف أبعاده الاجتماعية والثقافية.

كلمات مفتاحية: سياسات حضرية؛ مدينة؛ خصوصية اجتماعية وثقافية؛ مجال حضري.

Abstract : The concept of urban governance is one of the most problematic concepts associated with the concept of sustainable development, and the debate about it is still open Till present time; because it is related to the various interacting elements responsible for the production of urban space, as this socio-cultural and analytical approach seeks to investigate this concept and remove the ambiguity surrounding it and its various social and cultural dimensions.

Keywords : development; Urban policies; City; Social and cultural privacy; Urban area.

1. مقدمة:

تعتبر البيئة الحضرية كيانا متكاملًا، وظاهرة سوسيو ثقافية نتجت عن علاقة الإنسان ببيئته، حيث يرى " روبرت بارك " أن البيئات الحضرية أو المدن لا تعبر عن مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلائي ومجموعة من العادات والتقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن. ولهذا فالمدينة هي خلاصة تاريخ الحياة الحضرية.

والحديث عن البيئة الحضرية يسوقنا إلى الحديث عن العمارة باعتبارها الجانب الأساسي الذي تبرز به البيئة الحضرية ببعدها الفيزيقي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والسياسي، إلا أننا إذا رجعنا إلى المحاور الرئيسية الموضوعية على طاولة النقاش في معظم المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية حتى سنة 1970، لوجدناها تركز على الوسط الفيزيائي الذي يعيش فيه

* - ملاس حسيبة: mellas-hassiba@univ-eltarf.dz

الإنسان وتهمل الجانب الإنساني، والذي لا تقابله من الناحية الواقعية الملموسة إلا بنايات وانجازات لا تلبي سوى حاجاته العضوية والبيولوجية، بينما الاحتياجات النفسية والسوسيو ثقافية فلم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا ما يؤكد القصور الكبير في المبادئ المنبثقة عن أغلبية مؤتمرات العمران في تلك الحقبة.

فالمخطط العمراني العالمي للإنسان " النموذج Type " خاصة في اتجاهه العضوي يسوده الكثير من التحفظات، لان الإنسان " الهدف " يتحدد وفقا لمخيلة المنظرين، بينما في الحقيقة فان الإنسان يختلف من مكان لآخر وفق ما تمليه متطلباته الاجتماعية والثقافية، ولهذا تكون غالبية النظريات العمرانية مجرد قوالب جافة لواقع اجتماعي غني ومتنوع، كونها تقتصر على جانب واحد من الجوانب التي تتطلبها طموحات الإنسان.

فالعمارة ليست مجرد تلبية لحاجات فيزيائية بل هنالك حالة أشمل من ذلك تأتي من الظروف المحيطة وطبيعة السياق الموجودة فيه، لذلك فإن الغرض الأساسي للعمارة هو غرض سوسيو ثقافي، فالمجتمع يضع الأهداف والمختص يقوم بتحديد الوسائل والطرق لإنجاز وتحقيق ذلك الهدف؛ وهنا يطرح مفهوم الحوكمة الحضرية أو حوكمة البيئة الحضرية، والتي تعبر عن ذلك التفاعل الثلاثي الرسمي وغير الرسمي القائم بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والذي يساهم في صياغة وتنفيذ مختلف السياسات والمخططات والمشاريع الحضرية، ويكون هذا استجابة للمتطلبات والمدخلات المتعلقة بالبيئة والمجتمع، فماذا يقصد بالحوكمة الحضرية؟ وما هي الأسس والشروط التي تبني عليها؟ وما هو وضع الأبعاد السوسيو ثقافية لهذه الحوكمة؟ وفيما تكمن أهمية المشاركة المجتمعية كآلية في تفعيل البعد السوسيو ثقافي للحوكمة الحضرية؟

2. ماهية الحوكمة الحضرية، أسسها وشروط تطبيقها:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الإشكالية التي لا يزال النقاش والحوار حولها مفتوحا في العديد من المجالات؛ كونه مازال محاطا بكثير من الغموض، فعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح إلا أن ليس هناك إجماع حول تعريفه، كما لم يتم تحديد صياغة موحدة له، فالحوكمة والحكمة والحاكمة والحكم الراشد وغيرها...، كلها مصطلحات تدور في نفس السياق وتشارك في نفس الخصائص، كالمساءلة والمحاسبة والتمكين والتحويل وغيرها... (علي ثعالي، ن، 2015، ص 20)

وقد تم تداول مصطلح الحوكمة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد أولا، ثم امتد ليشمل مجالات أخرى؛ فيمكن استخدامها كمفهوم حديث في تسير الشركات أو في إدارة المدن، كما يمكن أن تعبر على نظام دولي جديد، أو أن تكون مرادفة لنمط حكم ما بعد الدولة، أو ما بعد الديمقراطية... (Hermet, G & Kazancigil, A & Prud'homme, J, 2005, p 228)، حيث تختلف مفاهيم

الحوكمة باختلاف تطبيقاتها في المجتمع، هذا الأخير الذي يعتبر المحور الأساسي الذي تدور حوله الحوكمة، فالمجتمع لا يعتبر غاية للحوكمة فحسب بل هو إحدى الوسائل الأساسية التي تتولى إدارتها، وهو ما يعبر عليه بالإدارة المجتمعية للحكم، وفيما يخص أهميتها المرحلية فقد اكتسبتها من خلال حضورها القوي في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتقارير البنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية التي جعلت منها مفهوما مشدودا بقوة إلى مفهوم التنمية المستدامة، كونها تفيد الرقابة والتوصية والتدبير الرشيد للمدخلات المجالية والطبيعية والبشرية. (برانو، ع، 2012/08/10)

فالاستخدام الجائر للموارد الطبيعية والبيئية، وانتشار الأمراض والأوبئة، في ظل تراجع الرعاية الصحية لدى الكثير من دول العالم، وانخفاض مستويات المعيشة، وتزايد معدلات الفقر، وارتفاع معدلات التضخم الحضري، والزيادة السكانية المطردة، وغيرها... كلها عوامل تهدد الوجود الإنساني، وهو ما استدعى اتخاذ تدابير جديدة وآليات فعالة لحوكمة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وترك حق الأجيال القادمة في الانتفاع من هذه الموارد، تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة. (بوزيدي، ه، ديسمبر 2018، ص 226)

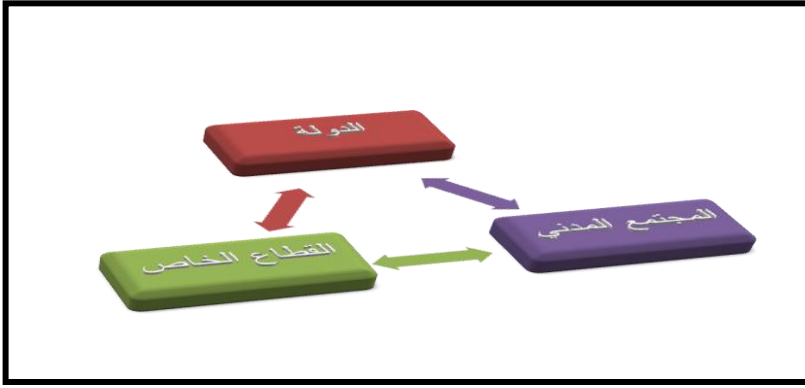
والحديث عن الحوكمة يسوقنا بالضرورة إلى الحديث عن البيئة كمدخل لتحقيق التوازن والاستدامة في السيرورة التنموية، حيث تمثل دعامة ومدخل أساسي للوصول إلى حالة التنمية البشرية المستدامة، أما إذا تناولنا البيئة الحضرية كنوع من أنواع البيئة؛ فهي تمثل مجموعة من العلاقات والروابط المتبادلة ما بين الهيكل الفضائي والبناء الاجتماعي (Sun, D & al, 10 May 2019, p 121)؛ يمارس من خلالها الإنسان فعاليته الاجتماعية من جهة؛ وعلاقاته واحتكاكه مع سكان المنطقة من جهة أخرى، ويرى العديد من الباحثين أن البيئة الحضرية تتكون من ثلاث مركبات أساسية هي :

- بيئة طبيعية: وتشمل كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر طبيعية حية لا دخل له في وجودها كالأرض، المناخ، النبات، الحيوان، المعادن
- البيئة الاجتماعية: والتي تشمل ذلك الإطار من العلاقات التي تحدد استمرار الحياة الجماعية، وتتضمن كل الأنشطة البشرية على اختلافها كالتعليم، الصحة، الفنون، الثقافة، الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، التراث، ومختلف أساليب الحياة الحضرية.
- البيئة العمرانية: ويقصد بها استعمالات الأرض، والبنى التحتية، والعمران وغيرها.... (علي الأنباري، م؛ وآخرون، 2011، ص ص 41 - 42)

وتحقيق التكامل والانسجام بين هذه البيئات الثلاث يتأسس على إلزامية إزالة الحدود بين القوى المؤسسة للمجال والمسؤولة عن واقع حاله؛ والتي تشكل في نفس الوقت المكونات الرئيسية للحكومة، ممثلة في كل من: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ما عبر عنه " فيليب مولر Philipp Muller" في كتابه " تحديات الحوكمة العالمية" بـ"مثلث الحوكمة The Governance Triangle"، كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم 01: مكونات الحوكمة

مثلث الحوكمة: The Governance Triangle



المصدر: علي تعالي، ن، 2015، ص 29.

حيث يعبر كل من مكونات الحوكمة عما يلي:

- الدولة أو الحكومة: تعتبر الدولة الصانع الأول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات التهيئة.
- القطاع الخاص: هو المسؤول الأول عن فعل النمو بمؤثراته المختلفة.
- المجتمع المدني: تمثله الجمعيات، والنقابات، والأحزاب السياسية التي تعتبر كميّداً لممارسة الاستخلاف والمشاركة والتشارك وفق إستراتيجية اجتماعية واضحة الأهداف. (جعفر، ع، 2012/08/06)

وقد أصبح الترابط بين هذه المكونات أو الدوائر الثلاث أقوى من أي وقت مضى، فالمدن والبيئات الحضرية اليوم بحاجة إلى لامركزية حقيقية، وحكومات محلية أقوى، واليات شفافة، وأطر قانونية أكثر نجاعة في تنظيم التفاعل مع المجتمع المدني؛ وهذا من أجل الخروج من حالة اللاتوازن واللاتناسج بين جانبيها العمراني والتخطيطي من جهة، والاجتماعي والثقافي من جهة

ثانية، فالبيئة الحضرية تحتاج إلى فتح المجال أكثر للتعبير عن نفسها لمواجهة تحديات الحوكمة، وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الإدارة الحضرية الفعالة التي تعزز التعاون بين المكونات المتعددة للحوكمة. (HABITAT III ORGANISATION, 31 MAY 2015, P 05.)

فالحوكمة الحضرية إذا هي دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن في المجال الحضري، والتي تنتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع، من التشخيص إلى البرمجة والتنفيذ ثم التقييم والمحاسبة في إطار سيرورة تمتاز بالشفافية والعقلانية، وبذلك فهي عبارة عن آلية تنمية تسهل عملية مشاركة السكان في تحقيق أهداف التهيئة وفق رؤية إستراتيجية مؤسسة على مقاربات التنمية البشرية المستدامة، وهي نتيجة حتمية لإعادة ترتيب علاقة المواطنين بالفاعلين المحليين والجهويين في ظل ديمقراطية تشاركية بدلا من الديمقراطية التمثيلية. (جعفر، ع، 2012/08/06)

2.1 أسس الحوكمة الرشيدة للبيئة الحضرية:

تتركز الحوكمة الرشيدة للبيئة الحضرية مجموعة أسس نذكر منها:

- اعتماد الآليات الحديثة: كالشفافية، توضيح المرجعية القانونية، جودة الخدمات، الإرشاد والتواصل، التقييم، التحفيز....

- التوافق: ويكون ذلك من خلال الوصول إلى الإجماع في القرارات المتخذة عن طريق الإقناع والتفاوض حول القضايا التي تتضارب حولها المواقف والآراء، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مصدر القرار للتمكن من تطوير مساطر التبادل. (برانو، ع، 2012/08/10)

- الإشراف أو المشاركة: فالمشاركة أمر ضروري لتحقيق حوكمة حضرية رشيدة، ويمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، من خلال اشتراك القطاعات الحكومية وجميع الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي والوطني في اتخاذ القرار الخاص بالمشروع الحضري، وهذا بغرض الرفع من جودة الخدمات، وترشيد استعمال الموارد.

- الشرعية: فالحوكمة الحضرية الرشيدة يجب أن تطبق في نطاق إطار تشريعي وقانوني عادل.

- الشفافية: وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالبرامج والمخططات الحضرية، خاصة بالنسبة للفئات المعنية والمستفيدة، كالقوانين والبرامج والسياسات المتبعة، الأهداف والمخاطر المحتملة، الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المشروع، الآجال المحددة، الملكية، كيفية التنفيذ، وغيرها....

- الاستدامة: ويقصد بها استدامة الموارد الطبيعية والبيئية وترشيد استغلالها، وبمعنى آخر إدامة نشاطات الحوكمة والتنمية الحضرية على المدى البعيد.
- العدالة والمساواة: ويكون ذلك من خلال منح الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع الحضري حقها في الاستفادة من خطط ومشاريع التنمية الحضرية، وتوفير الفرص للجميع لتحسين أوضاعهم. (علي ثعالي، ن، 2015، ص 25)
- الفعالية وجودة الخدمات المقدمة للسكان: والعمل على تنفيذ برامج ومشاريع تستجيب لحاجياتهم وتطلعاتهم وتتوافق مع خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية، ويكون ذلك من خلال الحوار والتواصل الجيد.

- الرؤية الإستراتيجية: المبنية على أساس تحليل المعطيات ورصد الإمكانيات من أجل رسم سياسة حضرية تأخذ بعين الاعتبار كل مدخلات ومخرجات العملية التنموية، وانجاز الدراسات والتقارير والاهتمام بالأبحاث المستقبلية واليقظة التكنولوجية، بالإضافة إلى إشراك الإعلام للقيام بالحملات التحسيسية واستطلاعات الرأي وذلك من أجل وضع تقييم واقعي للإنجازات. (برانو، ع، 2012/08/10)

2.2 شروط تطبيق الحوكمة الحضرية:

للوصول إلى مستوى التدبير الرشيد الذي من شأنه أن يخلق عمران تشاركي لا بد من توفير مجموعة من الشروط المؤسسية والقانونية؛ التي تمنح الفاعل والمواطن الكفايات الضرورية لتسهيل عملية مشاركته في اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع التنمية الحضرية، منها:

- منح القوى المحلية مجموعة من الصلاحيات في إطار تكريس مسلسل اللامركزية في صناعة القرار السياسي، وإعادة النظر في تقليص الدور القيادي للحكومة في إدارة الشأن العام.
- توفير النصوص التشريعية والقانونية والمؤسسية اللازمة التي تعمل على تأطير ومرافقة عملية التواصل القائمة بين المجتمع والفاعلين المحليين السياسيين والاقتصاديين، وتحديد صلاحيات كل طرف في إنتاج المجال الحضري.
- العمل على دعم قنوات التفاعل والحوار الأفقي وتغذيتها؛ من أجل إثراء المخطط الحضري.

- إرساء الشفافية، وتطبيق المحاسبة والمساءلة وفقا لمؤشرات موضوعية قابلة للقياس. (جعفر، ع، 2012/08/06)

3.2 معوقات تطبيق الحوكمة الحضرية:

تعتبر الحوكمة الحضرية نتيجة مباشرة لتبني اللامركزية في وضع إطار قانوني يمنح الفاعل السياسي، والاقتصادي والمدني الشروط والظروف الملائمة لتحقيق المشاركة والعدالة والشفافية والإدماج، ومن الجدير بالذكر أن تبني إطار قانونيا مؤسساتيا لتفعيل اللامركزية ولتطبيق مفهوم الحوكمة ليس بالأمر الهين، وهذا راجع للمعوقات التي تحول دون التواصل الفعال بين القمة والهرم، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عوائق مؤسسية: وما يشوبها من غموض ومشكلات خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية الإدارية.
- عوائق علائقية: وعدم التكافؤ، وضعف فعالية العلاقات بين إدارة الدولة والجماعات المحلية.
- عوائق اجتماعية وسياسية.
- عوائق وعراقيل منهجية: ممثلة في الانحرافات السياسية المسجلة لدى الهيئات التمثيلية ضعيفة التكوين. (برانو، ع، 2012/08/10)

إن الحوكمة والتنمية والتهيئة كلها مفاهيم تقنية تصب في ضرورة التنظيم النسبي للمجال الحضري حسب ما يعرفه من إمكانيات ثقافية واجتماعية واقتصادية واكولوجية، فهو التوفيق بين الشكل والمضمون، يهدف إجرائيا وعمليا إلى إزالة الحدود بين مستويات المجال الوطني والمحلي، وإلى العدالة بينهما في توزيع مدخلات ومخرجات التنمية المستدامة. فتكون الحوكمة الحضرية من خلال هذا دعوة صريحة وفعلية إلى ضرورة الحجر على الديمقراطية التمثيلية التي تحتكر سلطة الوصاية على الشأن العام، وتدعو إلى ضرورة تطعيم هذا النهج بأشكال جديدة من الديمقراطية التشاركية التي تمكن من إشراك جميع الأطراف في الإعداد الفعال للمجال الحضري للمجموعات الهشة اقتصاديا واجتماعيا، والمطالبة بضرورة صيانة الوسط الثقافي واعتباره في عمليات التهيئة الحضرية.

3. وضع الأبعاد السوسيوثقافية في الحوكمة الحضرية:

يؤكد " جورج ميد G.Mead " في كتابه "Self And Society" عام 1934 أن الفرد يخلق البيئة التي يعيش فيها، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك في علاقة الإنسان بالبيئة، حيث يجزم بأن دراسة الأفعال الإنسانية لا تقتصر على مجرد بحث المثيرات الخارجية التي أدت إلى الفعل، بل يجب أن تأخذ في الاعتبار المعاني التي يقصدها الأفراد من أفعالهم، و من هنا يتبلور مفهوم البعد الاجتماعي والثقافي في الحوكمة الحضرية، حيث ينظر إلى هذه العملية على أنها جزء لا يتجزأ من عملية مركبة لاتخاذ القرار، تبدأ بصياغة الأهداف العامة للسياسة التخطيطية، وتمتد عبر عدد من المراحل، حيث تترجم هذه الأهداف

إلى خطط تفصيلية لبرامج أو مشروعات حضرية تعد للتنفيذ، تبدأ من المجتمع الحضري وتنتهي إليه). السيد حافظ، د، 2007، ص ص 238-239)

والإنسان الحضري ككائن حي تتوفر لديه بيولوجيا ومعاشيا واجتماعيا واقتصاديا بعض الضروريات الذي يعتبر توفيرها وإشباعها ضمن الأطر المشروعة حقا من حقوقه المدنية، ولهذا فقد أثارت الخبرات الحديثة المتعلقة بالحوكمة الحضرية كثيرا من الاهتمام بضرورة توفير الحاجات الاجتماعية والثقافية، وخاصة فيما يتعلق بالحاجات الأساسية مثل: الصحة، والتعليم، والعمل، والإسكان، والخدمات....، إلى جانب الحاجات الأخرى الأكثر صعوبة على المحافظة، كالثقافة التقليدية، الانتماء الاجتماعي، المعايير والقيم، وما أشار إليه " نيريري " عن الكرامة الإنسانية وغيرها....، وهذا يعني عدم التركيز فقط على الحوكمة الحضرية في بعدها الاقتصادي، أو بمعنى آخر على الأهداف الاقتصادية للحوكمة دون الاهتمام بالحاجات الاجتماعية والثقافية.

فالمعالجة النظرية لمفهوم الحاجات الأساسية تسلط الضوء على ثلاث حاجات نوعية هي الغذاء والصحة والسكن، بوصفها أمثلة جزئية. ويثار هنا نقاش حول عدد من المشكلات المرتبطة بهذه الحاجات، والتي تطرح موضوعات متنوعة تستلزم أن تؤخذ بعين الاعتبار كالبينة الاجتماعية، والميراث الثقافي، ونظام القيم، وغيرها....، كنظرة تكاملية شاملة عند معالجة الإشباع الدائم للحاجات الأساسية الاجتماعية والثقافية لفئات المجتمع الحضري على اختلافها. وهذا لا يكون إلا من خلال برامج حضرية متكاملة تسعى لأن يكون الإنسان هو المحور الرئيسي لجهودها، فهي تركز على حقوقه الإنسانية وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجته في المأكل، والمشرب، والملبس، والصحة، والأمن الاجتماعي، ومن خلال مشاركته في حركة مجتمعه، وعمرانه، وبيئته الحضرية. (السيد حافظ، د، 2007، ص ص 254-257)

وبالنظر إلى التباين الديموغرافي في مدن العالم، وتنوع الظروف الاجتماعية التي يعيشها الإنسان الحضري والتي تتكاثر فيها الشعوب، واختلاف الثقافات والأجناس، والعقائد وأنظمة الحكم نتيجة الديناميكية المستمرة وارتفاع حركات الهجرة، هذه الأخيرة التي نتجت على إثر اختلال التوازن وسوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقاليم الجغرافية، والتي أدت بدورها إلى زيادة التضخم الحضري وظهور الأحياء العشوائية، وانتشار الفقر، والجوع، والأمية، والبطالة، والجريمة، وغيرها من الظواهر الحضرية وما رافقها من ازدياد مطرد للحاجات الأساسية للإنسان الحضري؛ بالنظر إلى كل هذه المظاهر نجد أنه من الضروري بل من البديهي وجود سياسة حضرية تحكم و توجه كل هذه المتغيرات). حنفي عوض، ا، 2010، ص ص 252-254).

فالفردي ينشأ في ثقافة معينة ذات خبرات واتجاهات وعادات يجب مراعاتها عند برمجة ووضع المخططات الحضرية، والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السوسيو ثقافية التي تميز كل جماعة والتي تتبلور في نظر " أوتاواي " في مجموعة من العوامل هي: العمل، والتعليم، ونوع المسكن، وطريقة اللباس والطعام، ووسائل المحافظة على الصحة، ووسائل الترفيه والرياضة، وعادات الكلام،

وأنماط الحياة العائلية، وطرق تربية الأطفال، وكيفية قضاء أوقات الفراغ، والمعتقدات والقيم والأديان، والآراء السياسية والآمال الاجتماعية، وأهداف الحياة وغيرها

(حسن عبد الحميد الكيال، ت، 1997، ص ص 106- 107)

وانطلاقا مما تقدم يمكن الجزم بأن الهدف الأساسي للحكومة الحضرية هو توفير البيئة الصالحة للإنسان الحضري، سواء كانت عمرانية أم اجتماعية وثقافية أم اقتصادية أم مناخية، وهذا يتطلب دراسة رغبات المجتمع والإنسان لتحقيق البيئة الصالحة، حيث أن رغبات السكان واحتياجاتهم هي علم واسع في حد ذاته، ويتطلب دراسة المجتمع وعاداته وتقاليده ونمط حياته المعاصر، وترجمة ذلك إلى واقع ملموس. فالمدينة العربية القديمة مثلا نجحت لأنها حققت متطلبات المجتمع العربي من خصوصية وحماية، وتوفير حالة من الترابط الاجتماعي والثقافي التي كانت مجسدة في النظم العشائرية. وعليه فإن تخطيط المدينة المعاصرة يجب أن يخدم متطلبات المجتمع وحاجاته الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التغيير المطلوبة كهدف اجتماعي وثقافي لغرض نقل المجتمع من واقعه إلى وضع حياتي أفضل، وبالشكل الذي يتناسب مع المفاهيم الحديثة للحياة الحضرية. (السيد، ط، 2007، ص ص 96- 103)

4. أهمية المشاركة المجتمعية كآلية لتفعيل البعد السوسيوثقافي في الحوكمة الحضرية:

اتجهت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري إلى الانتقال من دراسة دور الحكومات أو السلطات المحلية في تنظيم وتهيئة المجال الحضري إلى البحث في مفهوم الحوكمة الحضرية، وأسسها وشروط تطبيقها، وإعادة النظر في دور المجتمع المحلي كمحور أساسي في هذه العملية، وذلك من خلال البحث في تنظيمه الداخلي وتحليل علاقته بالدولة من جهة وبالبيئة الحضرية من جهة ثانية (Jourdan, G., 2003, p 30)، وهو ما سعت إليه الكثير من الدول والحكومات عن طريق مؤسساتها وهيئاتها المعنية بالتنمية والتخطيط الحضريين؛ وهذا بهدف خلق عمران تشاركي يضمن إلى حد ما اطلاع المواطن وإشراكه في اتخاذ القرار بغية الوصول إلى تعامل جماعي مع البيئة الحضرية، على اعتبار أن العمران هو مشكلة الجميع، وهاته المشاركة لا تقتصر على الجانب المادي في تنفيذ المشاريع الحضرية فقط، بل تمتد إلى تحديد الأولويات والمساهمة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة وصولا إلى التقييم .

وتشير المشاركة المجتمعية في الحوكمة الحضرية إلى تمكين المجتمعات البشرية من إدارة شؤون التجمعات الحضرية؛ من خلال تفاعل وإشراك أكبر عدد من أبناء هذه المناطق في وضع وتنفيذ المشروعات الحضرية، وتلاحم الجهود الحكومية وغير الحكومية...، وهذا بهدف تحقيق أبعاد إدارية وتنموية واجتماعية وثقافية، والاستجابة لاحتياجات وتطلعات المجتمع المعني بالعملية التنموية.

(السيد حافظ، د، 2007، ص ص 254-257)

وبذلك فهي عملية تجتمع فيها جهود وموارد كل أطراف المجتمع سواء كانت جهات رسمية أو غير رسمية (فاعلين اجتماعيين من جمعيات، ومؤسسات مجتمعية، لجان أحياء ومواطنين، وممثلي المجتمع المدني...)

والتنسيق بينها من أجل حل مشكلات المجال الحضري، والمساهمة في خلق بيئة حضرية متوازنة ومليئة
لحاجيات مستخدميها الاجتماعية والثقافية.

وتكمن أهمية هذه المشاركة في إسهامها في تعزيز التجاوب لخطط التنمية، وزيادة الشفافية والمساءلة
التي تعد من أهم مبادئ الحوكمة الحضرية، والتي تؤدي بدورها إلى تقديم الخدمات بفعالية، بالإضافة إلى
كونها تعمق من إحساس أفراد المجتمع المدني بالانتماء وملكية المجال الحضري؛ فيصبحون بذلك صانعي
القرار ومسؤولين على تحديد مصائرهم، كما تجعلهم ملزمين بتطوير أنفسهم وتحسين أوضاعهم بمختلف
الطرق، من خلال مساهمة واسعة لجميع فئات المجتمع وعلى كافة المستويات، كما يمكن أن تؤدي هذه
المشاركة إلى إحداث تغييرات أو تعديلات في بعض التشريعات القائمة أو القوانين التي لا تستجيب
لأهداف الحوكمة الحضرية، وهنا يكمن جوهر العمل الاجتماعي المبني على أساس إحداث التغيير الإيجابي
والمقصود. (محمود الجوهري، م؛ وآخرون 2010، ص 198)

حيث تهدف المشاركة في الحوكمة الحضرية إلى تحقيق ما يلي:

- تقليص الدور القيادي للحكومة في مجال البيئة الحضرية، والمساهمة في حل
المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنى الاجتماعية القائمة.
- المساعدة على تحديد المشكلات والحاجات المحلية مع تحديد دقيق للأولويات، وهو ما
يساعد على وضع السياسات والبرامج الحضرية، ويرفع من نسب نجاحها.
- تعزيز مفهوم الديمقراطية، حيث يميل عادة أفراد المجتمع إلى قبول القرارات التي
يشاركون فيها، ويعملون على مساندتها وتنفيذها والدفاع عنها.
- جعل الأفراد أكثر وعيا بمشاكل مجتمعاتهم والإمكانات المتاحة لحلها.
- تسهيل سرعة استجابة المواطنين للتغيرات المرغوبة من خلال تهيئتهم نفسيا لتقبل
التغيير، والحد من الأفكار والاتجاهات السلبية التي تقف عائقا في سبيل ذلك، وهذا من أجل
إنجاح عملية التنمية.
- تعزيز مفهوم المصلحة العامة والحرص على المال العام والشعور بالمسؤولية، وزيادة
الانتماء للوطن بمؤسساته المختلفة.
- المساعدة على تقليص التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الطبقي والمكاني. (مطلق محمد

عياصرة، ث، 2009، ص ص 139-140)

تحفيز أفراد المجتمع على المبادرة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة،
وتعزيز الثقة بالنفس الأمر الذي يولد فيهم الاستعداد النفسي لتنظيم أنفسهم ضمن تنظيمات وهيئات
مجتمعية تساند الهيئات الحكومية في تحديد احتياجاتهم، ووضع وتنفيذ الخطط وتقويمها. (محمد غنيم،
ع، 2001، ص 91)

5. خاتمة:

تعتبر البيئة الحضرية بصفتها انعكاسا للبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الحضري ظاهرة اجتماعية قديمة، وهي تعتبر كذلك صورة لتزايد التعقد الاجتماعي، واستجابة لظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وجغرافية، وقد انعكس هذا على أساسها الوظيفي الذي اختلف باختلاف المكان والزمان. فالبيئة الحضرية على مر التاريخ لم تقتصر على كونها مجالا لممارسة نشاط اقتصادي ما، أو تحقيق فائدة مادية من وراء ذلك، بل وكذلك فقد كانت ولا تزال في الواقع نسقا معيشيا متكاملًا يعيش في ظله الأفراد محاولين تنمية إطاره الاقتصادي والاندماج في بنيته الاجتماعية والثقافية، والتكامل مع بنائه السياسي، ويتجسد كل ذلك في علاقة تنشأ بين البيئة والإنسان الذي يسعى إلى تحقيق منفعة منها.. وعلى اعتبار أن لهذه العلاقة في نهاية الأمر نتائج وآثار بعضها سلبي يضر بالبيئة كما لا ينفع الإنسان، وبعضها الآخر إيجابي يفيد الاثنين معا، فقد اتجهت الدراسات الحضرية الحديثة إلى طرح واستخدام مفهوم الحوكمة الحضرية كآلية جديدة يمكن من خلالها توجيه وضبط العلاقة التي تربط الإنسان الحضري ببيئته.

وعليه فإن من المسائل الجادة التي لا بد وأن لا تخلو أي دراسة في موضوع الحوكمة الحضرية من التعرض لها هو مسألة الأبعاد السيوسيو ثقافية ومدى أهميتها في إنتاج المجال الحضري، حيث ترتبط أهمية هذه الأبعاد بمفهوم أساسي يجب الأخذ به عند التخطيط لحوكمة لبيئة الحضرية وهو مفهوم "الإنسان السيكلوجي" الذي لا بد وأن يرافق مفهوم "الإنسان الاقتصادي" في المجتمع الحضري، وبمعنى آخر لابد من التأكيد على الأهداف والمجالات الاجتماعية والثقافية مثل: العضوية الاجتماعية، والجيرة، والعادات والأعراف والتقاليد، والقيم والبيئة، وغيرها...، إلى جانب الأهداف والمجالات الاقتصادية في الحوكمة الحضرية، وذلك انطلاقا من أن الرفاه الإنساني بمعناه الواسع يربط بين الجوانب الاقتصادية في علاقتها بالأهداف الاجتماعية والثقافية.

وانطلاقا مما تقدم، ومع تعاظم الإدراك بأهمية الأبعاد السيوسيو ثقافية في الحوكمة والتنمية الحضرية وتحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع أصبح من الضروري الأخذ بالنظرة التكاملية في قياس التنمية، كما بات بأن هناك ضرورة لتطوير المؤشرات الاجتماعية والثقافية التي تقيس شتى جوانب التنمية الحضرية المستدامة بمفهومها الواسع.

6. قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- حنفي عوض، السيد. (2010). في الديموجرافيا الاجتماعية " المشكلة السكانية وتحديات البقاء بركان بشري"، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- حسن عبد الحميد الكيال، تهماني. (1997). الثقافة والثقافات الفرعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مطلق محمد عياصرة، ثائر. (2009). التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- السيد حافظ، درية. (2007). السياسة الاجتماعية ومتغيرات المجتمع المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.
- السيد، طارق. (2007). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عادل جعفر. (2012/08/06). " الحكامة الحضرية". تم : <http://www.tamina.ma/non-classe/08/06/1656/> بتاريخ: 2020/11/06.
- عبد الغني، برانو. (2012/08/10). " الحكامة وإعداد التراب". تم الاسترجاع من الموقع: <http://www.tamina.ma/non-classe/08/10/1960/> بتاريخ: 2020/11/06.
- محمد غنيم، عثمان. (2001). التخطيط — أسس ومبادئ عامة - (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- علي الأنباري، محمد وآخرون. (2011). "دراسة تحليلية لمشاكل البيئة الحضرية (جالة الدراسة منطقة نادر في مدينة الحلة — دراسة اجتماعية -)". مجلة المنتدى. العدد 04.
- محمود الجوهرى، محمد وآخرون. (2010). علم اجتماع البيئة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علي تعالي، نوال. (2015). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- بوزيدي، هدى.. (ديسمبر 2018). " الحوكمة البيئية إطار لترقية التنمية المستدامة". مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. العدد 02. الجزائر.

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية:

- Sun Daosheng, Huang, Xiaochun, He, Lianna, Hu, Tengyun and Rong, Yilong. (10 Mai 2019). " A Preliminary Study on Micro-Scale Planning Support System". Computational Urban Planing and Management for smart cities , Edited by Stan Geertman and others , USA : Springer International Publishing.
- Jourdan ,Gabriel. (2003). Transport, planification et gouvernance urbaine — Etude comparée de l'aire toulousaine et de la conurbation Nice Cote d'Azur, France : L'Harmattan.
- Hermet , Guy, Kazancigil, Ali et Prud'homme, Jean-Francois. (2005). La gouvernance un concept et ses applications, Paris : édition Karthala press,.
- HABITAT III ORGANISATION. (31 MAY 2015). DOCUMENTS DE TRAVAIL D'HABITAT III « GOUVERNANCE URBAINE », New York : élabore avec les contributions du PNUD, ONU-Habitat, L'ONU DAES, UNFPA, CBD, et ONU Femmes.